الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها

الدكتور عبدالرؤوف رهبان*

الملخص

تعدُّ التجارة الخارجية من أهم النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني السوري، بسبب حاجة هذا الاقتصاد الماسة للأسواق الخارجية لتصريف المنتجات السورية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لدعم خطط التنمية الاقتصادية، وتأمين حاجة البلاد من السلع الصناعية – الاستهلاكية والإنتاجية – التي تنتجها الدول المتقدمة.

تتأثر التجارة الخارجية السورية بعدد من العوامل التي تشجع أو تحد من تطورها، وتتمثل هذه العوامل بالموقع (الفلكي والجغرافي) ودوره في التجارة الخارجية، وكذلك وفرة الموارد الزراعية والمنجمية والصناعية، وتطور وسائل النقل والمواصلات، فضلاً عن السياسات التجارية التي تتبعها الحكومة لدعم تجارتها الخارجية، والعلاقات الدولية وتأثيرها في مجمل العلاقات الاقتصادية للدولة، ولاسيَّما العلاقات التجارية.

* قسم الجغرافية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

يعدُّ تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية من أهم المقاييس التي تستخدم في قياس قوة الدولة، وتحديد وزنها الاستراتيجي والجيوبولتيكي، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: مؤشر الانكشاف الاقتصادي ومؤشر التركز السلعي للتجارة الخارجية، ومؤشر التركز الجغرافي.

إن تحليل العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية السورية يساعد في تفسير المؤشرات الكمية لهذه التجارة، وتحليل هذه المؤشرات يساعد على تفسير الوضع الراهن للتجارة الخارجية السورية، واعتماداً على ذلك يمكن تحديد المعوقات التي تحدُّ من تطور التجارة الخارجية، ولاسيَّما مجال الصادرات، ومن ثم اقتراح بعض التدابير التي من شأنها التخفيف من هذه المعوقات.

مقدمة:

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في أنها ملتقى للعديد من النشاطات الاقتصادية والممارسات البشرية، فهي من جهة مسؤولة عن تأمين مستلزمات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي) المتطور والمتنامي باستمرار، كما أنها مسؤولة عن تصريف الفائض من هذا الإنتاج.

تعدُّ التجارة الخارجية من أهم النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني السوري بسبب حاجة هذا الاقتصاد الماسة للأسواق الخارجية لتصريف المنتجات السورية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لدعم خطط التنمية الاقتصادية، وتأمين حاجة البلاد من السلع الصناعية – الاستهلاكية والإنتاجية – التي تنتجها الدول المتقدمة.

أهمية البحث:

يعدُّ قطاع التجارة بشكل عام جزءاً عضوياً من هيكل الاقتصاد القومي للدولة، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية، متمثلة في مرحلة المبادلة، أمَّا التجارة الخارجية فهي أهم مجالات العلاقات الاقتصادية الخارجية وأوسعها نطاقاً، وأكثرها تأثيراً في العلاقات الدولية، لأن تحليل التجارة الخارجية لأي دولة يعكس تحليلاً للاقتصاد القومي لهذه الدولة من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من ذلك لابدَّ من تحليل التجارة الخارجية السورية في مراحل مختلفة، من أجل تقييم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في كل مرحلة، لأن التجارة الخارجية للدولة هي المرآة التي تعكس الحالة الصحية أو المرضية في جسم الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن سورية تمتلك كثيراً من المقومات والعوامل التي تساعد على تطور تجارتها الخارجية، إلا أنها تعاني كغيرها من الدول النامية من معظم مشكلات التجارة الخارجية، ولاسيَّما الاعتماد على تصدير سلع قليلة بشكلها الخام، وكذلك عدم تناسب نمو السكان واحتياجاتهم وإمكانات النمو الاقتصادي على تلبية متطلبات السكان المتزايدة من جهة، ومتطلبات التنمية الاقتصادية من جهة ثانية. وانطلاقاً من ذلك فقد صيغت فرضيات البحث على الشكل الآتي:

1- تؤدي العوامل المؤثرة في قيام التجارة الخارجية وتطورها دوراً بارزاً في تطور التجارة الخارجية السورية.
2- وجود خلل هيكلي في التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات).
3- تأثرت التجارة الخارجية السورية، بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة السورية منذ بداية القرن الحادي والعشرين.
4- وجود خلل في التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية.

أهداف البحث:

هَدَفَ البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية.
2- تحليل واقع التجارة الخارجية السورية.
3- تحديد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.
4- تحديد الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية من خلال تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في تحقيق البحث على مجموعة من المناهج المستخدمة في الدراسات الجغرافية وهذه المناهج هي:

1- المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على تحليل بنية التجارة الخارجية السورية.
2- منهج التحليل العاملي لتحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية.
3- المنهج الكمي (التحليل الإحصائي) الذي ساعدنا على تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية السورية.

الإطار الزماني للبحث:

حددت المدة الزمنية للبحث بين عامي 2000 – 2008، لأن التجارة الخارجية السورية في هذه المدة تأثرت بالعديد من الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، يأتي في مقدمتها سياسة الإصلاح الاقتصادي وتفعيل العمل باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسعي للانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية، وعقد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بين سورية وعدد من دول العالم، وعلى الرغم من ذلك لم يتم الالتزام الصارم بهذه المدة، إذ جرى تناول التجارة الخارجية في مدد أقدم من ذلك في بعض الأحيان؛ وذلك بهدف إجراء المقارنات لإظهار بعض خصائص التطور في التبادل التجاري.

الدراسات السابقة:

شكلت الدراسات الآتية الأساس النظري لهذا البحث:

دراسة (عبدالرؤوف رهبان. 2003) "التجارة الخارجية السورية خلال المدة من عام 1970 – 2000 / دراسة تحليلية". بحث مقدم إلى ندوة التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية في الوطن العربي، جامعة البعث، حماة، أيار 2003. استعرض البحث تطور التجارة الخارجية السورية وتوزعها الجغرافي خلال مدة الدراسة، وقد توصل البحث إلى نتائج عدة أهمها: التذبذب الكبير في تطور التجارة

الخارجية وخسارة الميّزان التجاري شبه الدائمة، وارتفاع المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية السورية.

دراسة (هناء سيد أحمد. 2007) "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال المدة 1980 – 2005". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، تناولت خلالها الباحثة تطور التجارة الخارجية خلال مدة الدراسة، والعلاقة بين التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة، وكذلك الاتفاقات التجارية وتأثيرها في التجارة الخارجية، وقد توصل البحث إلى نتائج عديدة من أهمها: خسارة الميّزان التجاري في سنوات الدراسة كلّها في حال استثناء النفط من الصادرات، والتركز السلعي والجغرافي الشديد لكل من الصادرات والواردات السورية.

إلى جانب هذه الدراسات تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية موضوع التجارة الخارجية السورية بالتحليل من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، دون التعرض للعوامل الجغرافية المتمثلة في العلاقة بين أي من العوامل والمقومات المؤثرة في التجارة الخارجية، والنشاطات الاقتصادية وتأثير ذلك في التجارة الخارجية، وهذا ما سوف يغطيه هذا البحث من خلال تحليل هذه العوامل وربطها بالتجارة الخارجية، وإظهار العلاقة بين التطورات الاقتصادية والتجارة الخارجية من خلال تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية.

أولاً – العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية

1- موقع سورية وأهميته:

يمثل الموقع الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقات المكان بغيره من الأمكنة، وهو من أكثر العناصر تأثيراً في شخصية الدولة، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة لها وبقية دول العالم، وعادة يُميّز بين نوعين من الموقع هما: الموقع الفلكي والموقع الجغرافي.

فمن ناحية الموقع الفلكي نجد أن سورية تشغل الزاوية الشمالية الغربية من الوطن العربي بين درجتي العرض 19َ 32 5 و20َ 37 5 شمال خط الاستواء وخطي الطول 37َ 35 5 و23َ 42 5 شرق غرينتش، وتطل على البحر المتوسط من الجهة الشرقية ممثلة البوابة الرئيسة لآسية الغربية.

يرتبط بالموقع الفلكي عادة الأوضاع المناخية، وانعكاسها على مجمل الجغرافية الحيوية والنشاط الاقتصادي للدولة (الزراعة، والصناعة، والتجارة)، وبناءً على موقعها الفلكي فإن سورية تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط، الذي تجود فيه زراعة محاصيل وأشجار المناطق المعتدلة والدافئة كالحبوب (القمح والشعير) والقطن والشوندر السكري والزيتون والحمضيات والتفاح والكرمة. مما يعني إمكانية وجود فائض من هذه المنتجات الزراعية، ومن ثم مشاركتها في التجارة الخارجية لسورية، وقد شكلت هذه المنتجات نحو 5% من مجمل قيمة الصادرات السورية لعام 2008[1]

أمَّا من ناحية الموقع الجغرافي فهو يعبّر عن موقع الدولة من الماء واليابس، وموقعها من قارات ودول العالم، والموقع من مراكز الثقل الحضاري، لما لذلك من تأثير بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي للدولة ولاسيَّما نشاطها التجاري مع الدول الأخرى.

تقع سورية في قلب العالم القديم وتحتل موقعاً متوسطاً بين قارات العالم القديم، وهي بذلك تشكل جسراً وممراً لطرق المواصلات التي تصل قارات العالم القديم ببعضها، فعلى هذه الطرق مرت الأقوام والشعوب والجيوش والقوافل التجارية، حاملة معها البضائع والأفكار ونتاج الحضارات المختلفة، فكانت سورية ملتقى التفاعلات الحضارية العالمية منذ فجر التاريخ[2]. وقد سهل الموقع الجغرافي لسورية اتصالها

1- بلغت قيمة الصادرات السورية 707.8 مليار ليرة سورية لعام 2008، بحسب المجموعة الإحصائية لعام 2009.

2- عادل عبدالسلام. جغرافية سورية الإقليمية، مطبعة الروضة، دمشق، 1982، ص3.

مع العالم الخارجي، وقد تميّزت سورية منذ أقدم العصور بموقعها التجاري الذي مكنها من أن تؤدي دوراً مهماً في التجارة الدولية، فهي صلة الوصل بين آسية وأوربا وإفريقية، وعلى أرضها وسواحلها تلتقي طرق القوافل التجارية القادمة من آسية والمتجهة إلى أوربا و إفريقية.

تأثر موقع سورية التجاري كثيراً بعد تحول طرق التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وزاد هذا التأثر بعد فتح قناة السويس، فأضعف ذلك دور سورية كطريق للتجارة العالمية، لكن هذا التأثير كان مؤقتاً حيث استعادت سورية مكانتها المهمة على طريق التجارة الدولية، ولاسيَّما بعد أن تطورت وسائل الموصلات وبشكل خاص النقل الجوي، الذي يعتمد على سورية كممر لأكثر الطرق الجوية بين الشرق والغرب[1].

تتجلى أهمية الموقع الجغرافي في التجارة الخارجية لسورية بزيادة قيمة تجارتها مع الدول العربية بحكم أنها جزء من وطن عربي كبير تربط بين أقطارة كثير من المصالح المشتركة، وكذلك زيادة المبادلات التجارية مع تركيا ودول أوربا بحكم القرب الجغرافي.

2- وفرة الموارد:

تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، وتوافر هذه الموارد على أرض الدولة يعني إمكانية تصديرها إلى الدول الأخرى، أمَّا في حال عدم توافرها فهي بحاجة لاستيرادها من الدول الأخرى، وفي الحالتين تدخل هذه الموارد في التجارة الخارجية للدولة، وتتضمن الموارد عادة الموارد الزراعية وخامات المعادن والطاقة، وكذلك المنتجات الصناعية.

1- صفوح خير. سورية دراسة في الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2003،ص169.

2-1- الموارد الزراعية

تمتلك سورية عدداً لا بأس به من الموارد الزراعية التي يمكن أن تقوم بتصدرها إلى الخارج، يأتي في مقدمتها الحبوب وبشكل خاص القمح، والقطن والحمضيات والفواكه (التفاح)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المنتجات الحيوانية.

تحظى تجارة المنتجات الزراعية بأهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال ما تسهم به في تحقيق الأمن الغذائي، وتصريف الفائض من الإنتاج الزراعي إلى الأسواق العالمية، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتغطية مستوردات القطاع الزراعي أولاً، ودعم الاقتصادي الوطني ثانياً.

تتجلى الأهمية الاقتصادية والجيوبولتيكية للتجارة الخارجية للموارد الزراعية من خلال تحليل الميّزان التجاري للسلع الزراعية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (1)

الميّزان التجاري للسلع الزراعية في سورية خلال المدة 2000 -2008

البيان الأعوام	الصادرات الزراعية مليار ل.س	الواردات الزراعية مليار ل.س	الميّزان التجاري الزراعي	نسبة الصادرات الزراعية من مجمل الصادرات	نسبة الواردات الزراعية من مجمل الواردات
2000	20.55	16.76	3.79	9.53	8.93
2001	27.61	16.03	11.08	11.35	7.26
2002	49.28	16.93	32.35	16.34	7.18
2003	35.78	20.64	15.14	13.5	8.71
2004	35.53	23.08	12.45	10.62	5.93
2005	35.5	35.93	0.41	8.3	7.15
2006	61.91	29.04	32.91	12.26	5.46
2007	65.92	32.96	32.96	11.38	4.81
2008	48.96	60.22	-19.26	6.91	7.17

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 – 2009.

من خلال الجدول السابق نلاحظ الاتجاه العام في زيادة كل من الصادرات والواردات الزراعية على الرغم من عدم انتظام هذا التزايد، مما انعكس في تذبذب الميّزان التجاري الزراعي، والتذبذب الكبير في النسب المئوية لتجارة السلع الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية، ولاسيَّما الواردات الزراعية التي كانت تتجه - بشكل عام- نحو الانخفاض على الرغم من ارتفاع القيمة النهائية للواردات من إجمالي التجارة الخارجية، ولا بدَّ هنا من ملاحظة أن عام 2008 كان استثنائياً في كل من الصادرات والواردات الزراعية، إذْ انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بشكل مفاجئ من 65.92 مليار ل.س إلى 48.96 مليار ل.س، وبالوقت نفسه ارتفعت قيمة الواردات من السلع الزراعية من 32.96 مليار ل.س إلى 60.22 مليار ل.س فأدى ذلك إلى خسارة كبيرة في الميّزان التجاري الزراعي[1]، وقد بلغ العجز فيه أكثر من 19 مليار ل.س. وإذا استثنينا عام 2008 نجد أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية قد راوحت بين 122% عام 2000 و 200% عام 2007.

الجدول رقم (2)

الميّزان السلعي لبعض المنتجات الزراعية لعام 2008 (ألف طن)

المادة	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح
القمح	2139	302	163.2	2304.8
العدس	34.1	-	44	9.9-
البندورة	1136.3	108.9	367.75	877.45
البطاطا	720.5	-	122.7	579.8
الحمضيات	1046.4	-	108.8	937.6
التفاح	360.7	-	89.4	271.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2009 جداول مختلفة

1- من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع قيمة الواردات الزراعية استيراد كميات كبيرة من القمح (32 ألف طن)

2-2- موارد الخامات المعدنية والطاقة

على الرغم من فقر سورية بموارد الثروة المعدنية اللازمة للتطور الاقتصادي التي يمكن أن ينعكس توفرها انعكاساً إيجابياً على التجارة الخارجية من خلال تطور القطاع الصناعي بالاعتماد على مثل هذه الموارد، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يوجد في سورية أي نوع من الموارد التي يمكن أن تشارك في التجارة الخارجية، إِذْ تمتلك سورية بعض الموارد المعدنية التي لها أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل في الفوسفات والنفط.

آ – **الفوسفات**:

تنتشر المكامن الرئيسة لخامات الفوسفات في سلسلة الجبال التدمرية وفي منطقة الحماد، والمنطقة الساحلية، وتقوم الشركة العامة للفوسفات والمناجم باستثمار الفوسفات في منطقة خنيفيس والشرقية وغدير الهمل. وقد وصل الإنتاج عام 2008 إلى 2,629 مليون طن من الفوسفات المركزة، ويقدر الاحتياطي العام لخامات الفوسفات بـــ 550 مليون طن. يختلف تركيز الفوسفات فيها من (22% إلى34 %)[1].

على الرغم من أن إنتاج سورية من الفوسفات لم يتطور تطوراً كبيراً خلال مدة الدراسة، إِذْ لم يتطور الإنتاج بأكثر من 35% عام 2005، إلا أن الفوسفات تدخل بنسب كبيرة من الإنتاج في الصادرات السورية إِذْ راوحت هذه النسبة بين 56,6% عام 2000 و93,95% عام 2008، ومن الجدير ذكره أنَّ الفوسفات يُصَدَّرُ بشكل خام دون معالجة.

الجدول رقم (3)

تطور إنتاج الفوسفات وصادراته لأعوام 2000 – 2008 (الوحدة ألف طن)

الأعوام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	2163	2043	2483	2401	2882	2925	2904	2900	2629
الصادرات	1225	1808	1680	1760	1780	2210	2070	1540	2470
النسبة المئوية	56.6	88.5	67.6	73.3	61.7	75.5	71.3	53.1	93.9

المصدر: **المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 – 2009**.

1- عادل عبدالسلام. جغرافية سورية الإقليمية ، مرجع سابق، ص 355.

ب – النفط

بدأ إنتاج النفط في سورية في عام 1968 بكميات قليلة تجاوزت 4 مليون طن في ذلك الوقت، ومع توجه سورية نحو التنمية الاقتصادية الشاملة التي تعتمد على تطوير القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي. توسعت الاستثمارات النفطية وزاد الإنتاج ليصل في عام 1976 إلى 10 مليون، وبدءاً من ذلك التاريخ ظهرت طفرة في الإنتاج إِذْ أخذ يتزايد بمعدلات عالية، بسبب دخول إنتاج الشركات الأجنبية (شركات عقود الخدمة) من النفط الخفيف، واستمر هذه التزايد حتى عام 1995، إِذْ وصل الإنتاج إلى 34277 ألف متر مكعب (31,19 مليون طن) بمعدل 590 ألف برميل يومياً، ثم أخذ الإنتاج يتراجع تدريجياً حتى عام 2002، حيث حدثت زيادة غير متوقعة في الإنتاج وقد وصل إلى أعلى مستوياته منذ أن بدأ إنتاج النفط في سورية، فبلغ 36222 ألف متر مكعب (32,96 مليون طن)، بمعدل 625 ألف برميل يومياً[1]، ولكنه عاد وانخفض إلى أدنى مستوياته في عام 2008، إِذْ بلغ الإنتاج 20245 ألف متر مكعب (18.42 مليون طن)، بمعدل 349,4 ألف برميل يومياً.

تطورت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري منذ أن بدأ الإنتاج حيث ارتفعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 1% في عام 1968 إلى 13,85% في عام 1980، ثم ارتفعت إلى 18% في عام 2000، وأخذت بعد ذلك تتراجع حتى وصلت إلى 12.8% في عام 2005، وتراجعت أكثر من ذلك في عام 2008 إِذْ وصلت هذه النسبة إلى 9,5%.

قد لا تظهر النسب السابقة الأهمية الاقتصادية لمساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري، غير أن الصورة تتضح عندما نتبيّن النسبة المرتفعة

1- عبدالرؤوف رهبان. التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العددان الأول والثاني 2009.ص268.

لمساهمة النفط في تكوين الناتج الإجمالي الصناعي، الذي شكل نحو 29% من النـــاتج المحلي الإجمالي لعام 2000، وقد كانت مساهمة النفط 64% من الناتج الصناعي للعام نفسه، ثم ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 30,4% عام 2008، وقد ترافق ذلك بانخفاض مساهمة النفط في الناتج الإجمالي الصناعي إلى 28,69%.

وللدلالة على الأهمية الاقتصادية للنفط في الاقتصاد السوري، يمكن أن نتبـــيّن دوره في التجارة الخارجية السورية، إذْ لم تقل نسبة مساهمة النفط في قيمة الصادرات السورية عن 45% منذ عام 1990، وقد بلغت هذه النسبة أعلى معدلاتها فـــي عـــام 2000، عندما شكل نحو 75,4% من مجمل قيمة الصادرات السورية، ثم أخذت هذه النسبة تتراجع إلى أن وصلت إلى 30,76% في عام 2008، ويمكن أن يفـــسر ذلـــك بتراجع الإنتاج أولاً وعدم استقرار أسعار النفط ثانياً والسياسات الحكومية الرامية إلى تنويع الصادرات ثالثاً.

الجدول رقم (4)

تطور إنتاج النفط وصادراته للمدة 2000 – 2008

البيان / العام	الإنتـــاج		الصادرات	
	برميل/يوم	ألف م3 / سنة	كمية / مليون طن	قيمة / مليون ل.س
2000	546940	31988	18.64	162986
2001	579400	33568	22.73	168944
2002	625222	36222	24.3	196252
2003	613300	34912	17.82	165736
2004	443950	25721	11.38	135970
2005	422700	24494	10.2	178721
2006	395829	22933	8.07	169575
2007	366297	21222	7.61	184350
2008	349434	20245	7.82	217777

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 – 2009.

على الرغم من ارتفاع نسبة صادرات النفط الخام من مجمل الصادرات إلا أن الميّزان التجاري النفطي أصبح خاسراً في الأعوام الأخيرة، فقد بلغ حجم التجارة النفطية في سورية لعام 2008 نحو 520,606 مليار ل.س أي ما نسبته 33,64% من إجمالي حجم التجارة الخارجية، منها 261,275 مليار ل.س صادرات نفطية (نفط خام + مشتقات نفطية) و265,331 مليار ل.س مستوردات كلها من المشتقات النفطية، فيما بلغ حجم العجز أكثر من 4 مليار ل.س للعام نفسه.

2-3- الموارد الصناعية

إن العلاقة وثيقة جداً بين قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التجارة الخارجية، وتظهر هذه العلاقة بما يقدمه قطاع الصناعة من بضائع التكوين الرأسمالي (آلات، وتجهيزات، ومعدات، وأدوات) ومن المواد الأولية والأساسية المساعدة عن طريق الاستيراد، وبما يقدمه إلى الأسواق الخارجية عن طريق التصدير، لذلك فإن أي خلل أو قصور ينتاب قطاع التجارة الخارجية ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الصناعة، سواء بشكل آني أو على المدى البعيد والعكس صحيح[1].

جدول رقم (5)

الميّزان التجاري للسلع الصناعية للمدة 2000 – 2008 القيمة: مليون ل.س

العام	الواردات الصناعية	إجمالي الواردات	%	الصادرات الصناعية	إجمالي الصادرات	%
2000	165323	187535	88,15	41940	216190	19,4
2001	202534	220744	91,75	45146	243179	18,56
2002	216799	235754	91,95	68017	301553	22,55
2003	214048	236768	90,94	61532	256039	24
2004	301298	389006	77,45	75401	346166	21,78
2005	441724	502369	87,92	89846	424300	21,17
2006	483621	531324	91	235369	505012	46,6
2007	638713	684557	93,3	281392	579034	48,6
2008	774607	839419	92,27	384819	707798	54,36

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 - 2009

1 - هناء يحيى سيد أحمد. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال المدة م 1980 – 2008 / أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص126.

يظهر الجدول السابق الخلل الكبير في الميّزان التجاري الصناعي، ففي الوقت الذي ترتفع فيه نسب الواردات الصناعية من مجمل الواردات السورية، إذْ لم تنخفض هذه النسبة عن 77% خلال سنوات الدراسة، نجد أن نسبة الصادرات الصناعية تتجه بشكل عام نحو الزيادة إلا أن هذه النسبة لم تزد على 55%. يعود السبب في ارتفاع نسب الواردات إلى حاجة المنشآت الصناعية الجديدة ولاسيَّما التي أنشئت بموجب قانون الاستثمار وتعدُّيلاته إلى الآلات والمواد الأولية نصف المصنعة، أمَّا الصادرات فتعزى الزيادة فيها إلى التسهيلات والإعفاءات التي قدمت للمصدرين، وخاصة رسوم التصدير والقطع الأجنبي.

إن هذا الواقع يشير بوضوح إلى عجز القطاع الصناعي عن تقديم منتجات منافسة تستطيع أن تغزو الأسواق الخارجية، وكذلك الحاجة الماسة لهذا القطاع إلى مستلزمات الإنتاج التي لا يمكن توفيرها إلا من خلال الاستيراد؛ مما جعل الميّزان التجاري للسلع الصناعية خاسراً بشكل دائم.

3- تطور النقل والمواصلات:

النقل عملية متممة للإنتاج، فهو يوجِد المنفعة المكانية للمنتجات بنقلها من أقاليم الإنتاج إلى أقاليم الاستهلاك، لذا فإن الإنتاج أياً كانت طبيعته يعدُّ عديم القيمة أو محدوداً في قيمته إذا لم تتوافر له وسائل النقل، وعلى ذلك لا تتكامل عملية إنتاج السلع والمنتجات المختلفة إلا بنقلها إلى أسواق التصريف بوسائل النقل المناسبة [1].

يعدُّ النقل من أهم إنجازات التطور الاقتصادي، كما أنه أحد أهم العوامل المساعدة على قيام التجارة الخارجية، إذْ يمكن القول: إنَّ التطور الاقتصادي والنمو

1- محمد خميس الزوكة. جغرافية النقل، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 19.

التجاري ما كان له أن يتحقق لولا وسائل النقل التي ربطت بين مناطق الخامات ومواقع الصناعة، وبين هذه الأخيرة وأسواق الاستهلاك[1].

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للنقل في تطور التجارة الخارجية لسورية إلا أن هذا القطاع لم يزل دون المستوى المطلوب، فقد أوضحت دراسة للآسكوا عن التجارة الخارجية والنقل في سورية انخفاضاً واضحاً في خدمات النقل لدعم التجارة الخارجية، إذ يتسم قطاع النقل في سورية بما يأتي:

النقل البري:

تعدُّ عمليات النقل البري الأكثر تداولاً وأهمية في الجمهورية العربية السورية إلا أن هناك معوقات تقلل من كفاءة هذه العمليات، وهي:

1- وجود مكتب نقل البضائع (مكتب الدور) الذي شرع لتنظيم عمليات النقل البري بالشاحنات, إلا أن الواقع التطبيقي لعمل هذا المكتب يعدُّ معيقاً لحركة الشاحنات.

2- غياب شركات النقل البري الفعالة التي تقوم بخدمات واسعة تسهل حركة البضائع داخلياً وخارجياً.

3- ارتفاع قيم الرسوم المفروضة على عملية النقل بالترانزيت علماً أن المرسوم 25 لعام 2003 وحد الرسوم على السيارات بحسب الحمولة والمسافة.

4- عدم انتشار العمل باتفاقية النقل الدولي البري (TIR) بسبب رسومها العالية وعدم توافقية الشاحنات السورية معها, وكذلك عدم وجود وعي للاستفادة من ميزات هذه الاتفاقية.

5- النقل بالسكك الحديدية ضعيف جداً بسبب تخلف البنية التحتية لهذا القطاع.

2- فؤاد محمد الصقار. جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1997، ص 69 .

النقل البحري:

تتحدد عمليات النقل البحري في ميناءي اللاذقية و طرطوس, وتتسم هذه العمليات بعدم جاهزية المرافئ السورية لتداول البضائع الواردة والصادرة بالكفاءة العالية والسرعة المطلوبة، كما أنها لم ترقَ إلى مستوى نمو الاقتصاد والتجارة السورية، ولم يتم تحديثهما منذ أمد بعيد، كما أن الخدمات المقدمة ضعيفة ومساحات التخزين محدودة مما يؤخر عمليات التفريغ والتحميل للبواخر[1]. أمَّا ما يتعلق **بالنقل الجوي** فهو ليس أحسن حالاً بسبب عدم وجود طائرات مخصصة لشحن البضائع، وحصر عمليات الشحن بطائرات الخطوط الجوية العربية السورية، وانخفاض جاهزية منشآت النقل الجوي.

4- السياسات التجارية:

تعرف السياسات التجارية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة،[2] إذْ يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي.

يتجلى دور السياسات الحكومية في التجارة الخارجية من خلال تدخل الدولة في التجارة الخارجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد اتسمت السياسات التجارية في سورية بتدخل الدولة في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى هذا التدخل

1- هناء يحيى سيد أحمد. مرجع سابق، ص126.

2- رعد حسن الصرن. أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دمشق، الجزء الأول،2000، ص57

وشكله في المدد المختلفة تبعاً للظروف السياسة والاقتصادية التي كانت تمر بها سورية.

فقد هدفت السياسة التجارية السورية إلى تنظيم شؤون التصدير والاستيراد، حيث أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المواد والسلع التي تحتاج إليها البلاد، ولاسيَّما المواد الأولية والآلات اللازمة للزراعة والصناعة، ومنعت استيراد المنتجات الصناعية المشابهة للمنتجات المحلية، وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية من أهمها القطن[1].

كانت سياسة الحماية التجارية من أبرز السياسات التي مارستها الحكومة السورية، وقد كان لهذه السياسات نتائج مباشرة على التجارة الخارجية السورية، وهي في معظمها نتائج سلبية، فقد وفرت هذه السياسات للمنتجات السورية سهولة البيع في الأسواق المحلية، بسبب انعدام المنافسة، ومن ثمَّ عدم وجود دوافع قوية لدى المنتج تجعله يسعى إلى اقتحام السوق الخارجية، فأدى ذلك إلى عجز دائم في الميّزان التجاري، وارتفاع في المديونية وإخفاق سياسة إحلال الواردات.

ومن أجل التخلص من سلبيات المراحل السابقة على التجارة الخارجية بدأت الحكومة السورية منذ عام 2000 تُطَوِّرُ سياسات تجارية جديدة تهدف إلى: تشجيع التصدير والاستيراد عن طريق تخفيف القيود وتبسيط الإجراءات اللازمة لذلك، وتطوير السياسات المالية وتعدُّيل معدلات التعريفة الجمركية بشكل يكفل تشجيع التصدير والاستيراد.

عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على تهيئة الأرضية المناسبة لدعم الصادرات السورية، فأُحْدِثَتْ هيئة تنمية وترويج الصادرات وصندوق دعم الصادرات واتحاد المصدرين السوريين بغية النهوض بالتصدير، كونه مقوماً من مقومات التنمية

1- يحيى عرودكي الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1974،صـ13ـ.

في سورية نظراً إلى دوره القاطر للمجالات الإنتاجية والاستثمارية والتشغيلية في الدولة عن طريق الترابطات الأمامية والخلفية لعملية التصدير ودورها في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها.

وفي مجال الاستيراد هدفت السياسة التجارية إلى تطوير الصناعة في القطاعين العام والخاص من خلال تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال التخلي عن مهمة تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل الاستيراد للقطاع الخاص، إذْ سمحت للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله بطرائقه الخاصة، كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته.

وفضلاً عن ذلك سمحت السياسة التجارية الجديدة باستيراد كثير من المواد والسلع التي كانت ممنوعة سابقاً، وأُعْفِيَتْ معظم السلع المستورة من السلفة النقدية المستحقة للمصرف التجاري.

وقد ترافقت سياسات تشجيع التصدير والاستيراد بسياسات مالية وضريبية تكفل تطوير التجارة الخارجية السورية وزيادة قيمة الصادرات وحجمها بحيث تتمكن من تغطية أكبر نسبة ممكنة من الواردات، إذْ أُعْفِيَتْ الصادرات السورية من الرسوم والضرائب كلّها عملاً بالمرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001، وفي عام 2003 جرى فك الارتباط بين التصدير والاستيراد الذي كان لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على القطع الأجنبي المخصص للتصدير إمَّا من عملية تصدير يقوم بها المستورد شخصياً، أو من تنازل من مصدر آخر، بحيث أصبح بالإمكان الاستيراد بالاعتماد على الحسابات المصرفية للمستورد، كما وُحِّدَتْ أسعار الصرف للقطع الأجنبي بثلاثة أسعار تطبق على الصفقات السلعية والخدمية جميعها وهي سعر

صرف القطاع العام (49.85 - 50.55) ل.س للدولار، وسعر الصرف الحر للعملات الأجنبية، وسعر الصرف الرسمي (11.20 – 11.25) ل.س للدولار[1].

5- العلاقات الدولية:

تعدُّ التجارة الخارجية لأي دولة المرآة التي تعكس علاقاتها مع بقية دول العالم، ولاسيَّما العلاقة الاقتصادية التي تعبّر عنها التجارة الخارجية أفضل تعبير، وتسعى الدول للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء في هذه التكتلات، ومن أجل تحقيق أكثر المكاسب الاقتصادية عن طريق تأمين أسواق واسعة أمام منتجاتها, وكذلك سهولة الحصول على منتجات الدول الأخرى الضرورية للاقتصاد الوطني لهذه الدول.

سعت سورية ومنذ الأيام الأولى للاستقلال إلى الانضمام إلى التكتلات والمنظمات الاقتصادية العربية جميعها، إيماناً منها بضرورة تفعيل التعاون والعمل العربي المشترك، وخلق تكتل اقتصادي عربي يكون قادراً على الوقوف في وجه التكتلات الاقتصادية العالمية، وقد كانت الخطوة الأولى بتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، وقد كانت أبرز أهداف هذه الاتفاقية تحقيق حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات، وحرية الإقامة والعمل والنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية، وقد حددت الاتفاقية سبل تحقيق هذه الأهداف من خلال توحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية، وسياسات التصدير والنقل والترانزيت وتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة وتوحيد التشريعات الاقتصادية[2].

1- هناء يحيى سيد أحمد. مرجع سابق، صـــ27ـــ.

2- عبدالرؤوف رهبان. جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، 2003، صـــ210ـــ.

وفي عام 1964 انضمت سورية إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة التي كان من أبرز أهدافها تحرير التجارة بين الدول العربية على مراحل حتى الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة في عام 1975، وبسبب الصعوبات والمعوقات التي واجهت تحقيق هذه الاتفاقية، وبسبب التطورات الاقتصادية العالمية في هذه المدة والتي تمخضت عنها جولة أورجواي، وفي مقدمتها توسيع النظام التجاري المتعدّد الأطراف؛ وهي التطورات التي أدت في النهاية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية وإقرار مبادئ تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية كلّها والاعتماد على آليات السوق، أُعِدَّت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وإقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط 1981م، وكانت سورية في مقدمة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

بيد أن هذه الاتفاقية لم تصب أيضاً ما كان مرجواً منها من نجاح، حيث اصطدمت المفاوضات الخاصة بها بالعديد من العقبات وخاصة ما يتعلق منها بأسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وتضاربه بين الإعفاء الكامل والإعفاء التدريجي، مما أدى إلى محدودية المجموعات السلعية التي تم التوصل إلى تحريرها.

وتماشياً مع التطورات العالمية المتلاحقة والنمو السريع لدور التكتلات الاقتصادية الكبرى، قرر مؤتمر القمة العربية بالقاهرة المنعقد في حزيران 1996م إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وذلك من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية دون الحاجة إلى وضع اتفاقية جديدة في هذا الشأن، إذ إن الاتفاقية المذكورة توفر الإطار القانوني المناسب لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في شباط 1997م إقامة هذه المنطقة على أن تكتمل خلال عشر سنوات تبدأ من بداية

عام 1998 مشكلة نقطة تأسيس السوق العربية المشتركة والانطلاق منها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ومن أجل تسهيل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بادرت الدول العربية إلى إقامة اتفاقيات ثنائية فيما بينها تؤكد رفع نسب التخفيض الجمركي؛ وهذا ما تحقق فعلاً في الاتفاقات الثنائية التي عقدتها سورية مع الأقطار العربية الشقيقة العراق والأردن والسعودية ولبنان وسواها، كما يجري الإسراع أيضاً بتعجيل خفض الرسوم الجمركية بين سورية والبلدان العربية الأخرى في إطار الاتفاقيات الثنائية المعقودة وبصورة تسهل -كما أشرنا- إنجاح تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

وفي المجال الإقليمي والدولي نجد أن سورية سعت للانضمام إلى أهم الاتفاقات الاقتصادية والتجارية وفي مقدمتها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي تمثل إقامة منطقة التجارة الحرة بين سورية و27 دولة أوروبية.

إن إقامة منطقة التجارة الحرة بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تحرير المبادلات التجارية وإزالة العوائق الكمية والجمركية بين الجانبين بصورة كاملة خلال مدة تصل إلى 12 سنة، وسيؤدي ذلك حتماً إلى زيادة حجم هذه المبادلات التجارية بصورة كبيرة.

وفيما يتعلق بتأثير ذلك في الميّزان التجاري السوري ينبغي التفريق بين المدى القصير والمدى البعيد. فعلى المدى القصير، ستزداد المستوردات السورية من الدول الأوروبية بصورة أكبر بكثير من زيادة الصادرات السورية إلى هذه الدول. إذ إنَّ هذه الصادرات تتمتع حالياً في إطار اتفاق التعاون الحالي بالأفضليات التجارية الأحادية الجانب الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي دون أن تتمكن هذه الصادرات على الرغم من ذلك من الاستفادة بصورة جوهرية من هذه الأفضليات لدخول السوق الأوروبية.

إلا أنه على المدى البعيد ستؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة إلى إعادة توجيه الاستثمارات في سورية نحو الصناعات التي تتمتع فيها سورية بميّزات نسبية مقارنة بشركائها الأوروبيين، وإلى جذب استثمارات أوروبية وعربية إلى سورية للاستفادة من هذه الميّزات النسبية. وسيكون من نتيجة ذلك بصورة طبيعية زيادة الصادرات السورية إلى الأسواق الأوروبية بما يكفل تخفيف حدة العجز في الميّزان التجاري السوري الناجم عن زيادة المستوردات السورية من أوروبا.

ومن ناحية أخرى، سينجم عن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي تأثير مباشر في التوزيع الجغرافي للمستوردات السورية لمصلحة المستوردات السورية من هذه الدول، إذ إنَّ تحرير هذه المستوردات من العوائق الجمركية وغير الجمركية سيؤدي بصورة منطقية إلى تأمين معظم المستوردات الخارجية السورية من دول الاتحاد الأوروبي بدلاً من غيرها من دول العالم ما لم تقم سورية بترشيد تعرفتها الجمركية باتجاه خفضها أو بتوقيع اتفاقات مماثلة لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول وتجمعات اقتصادية أخرى كاليابان ودول جنوب شرق آسية ودول أمريكا اللاتينية وتركيا وإيران وغيرها[1].

لابدَّ هنا من الإشارة أيضاً إلى أنه تم قبول سورية كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية WTO بعد أن تقدمت بطلب العودة إلى المنظمة في عام 2001، لأن سورية كانت من بين الدول الثلاث والعشرين الأولى التي وقعت على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) في عام 1947 في العاصمة الكوبية هافانا، ومن ثم تحولت هذه الاتفاقية إلى منظمة دولية تدعى منظمة التجارة العالمية (WTO) بموجب إعلان مراكش عام 1994 وباشرت هذه المنظمة عملها بدءاً من 1995/1/1.

1- غسان حبش. التجارة والاقتصاد في اتفاقية الشراكة السورية – الأوربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 9 كانون ثاني 2005.

لكن سورية كانت قد انسحبت من هذه الاتفاقية في عام 1951 بعد دخول الكيان الصهيوني إلى هذه المنظمة، وفي عام 2001 تقدمت سورية بطلب للعودة إلى هذه المنظمة وأكدت رغبتها في ذلك مرة ثانية في عام 2004. وفي شهر أيار عام 2010 تمت الموافقة من قبل الدول الأعضاء كلّها في هذه المنظمة والبالغ عددهم 153 دولة على دخول سورية كعضو مراقب في المنظمة، وقد تطول مدة العضو المراقب في المنظمة عدة سنوات، كما حدث مع الصين التي بقيت 15 سنة عضواً مراقب[1].

ثانياً – التطورات الإجمالية للتجارة الخارجية السورية:

تطورت التجارة الخارجية السورية تطوراً كبيراً منذ عام 1963 بعد أن تدخلت الدولة بشكل مباشر في تنظيم القطاعات الاقتصادية ومنها التجارة الخارجية، فقد ارتفعت قيمة المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) من 1617 مليون ل.س في عام 1963 إلى 1547217 مليون ل.س في عام 2008.

وقد كانت معدلات النمو في التجارة الخارجية متباينة خلال المراحل الزمنية المختلفة، فقد تطورت تطوراً كبيراً قيمة المبادلات التجارية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث تضاعفت قيمتها في عام 1980 أكثر من 11 مرة عما كانت عليه في عام 1970، أمَّا في عقد الثمانينيات فقد تراجعت وتيرة النمو في قيم المبادلات التجارية وانخفض معدل النمو السنوي إلى 20% فقط، حيث تضاعفت قيمة المبادلات التجارية مرتين فقط، وفي مرحلة التسعينيات حدثت زيادة كبيرة في معدل التجارة الخارجية السورية، إذ وصل هذا المعدل إلى نحو 44% سنوياً لتتضاعف قيمة المبادلات التجارية نحو خمس مرات ونصف خلال عشر سنوات[2].

ومنذ عام 2000 أخذت وتيرة النمو في التجارة الخارجية تزداد بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت قيمة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من 403725 مليون ل.س

1- حيان أحمد سليمان. إنتاجنا الجغرافي، صحيفة الثورة، العدد 14234، تاريخ 31 / 5 / 2010.

2- عبدالرؤوف رهبان. مرجع سابق، ص231ــ234.

عام 2000 إلى 1547217 مليون ل.س عام 2008، وبذلك تكون قيمة التجارة الخارجية قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال ثماني سنوات فقط. ويعزى ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي اجتاحت العالم عامة والمنطقة العربية خاصة، وقيام الحكومة السورية بمجموعة من الإجراءات في مجال الإصلاح الاقتصادي لتتلاءم مع الوضع الدولي الجديد، ولاسيَّما إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فزادت مساهمة هذا القطاع في جوانب الحياة الاقتصادية كلها وبشكل خاص في قطاعي الصناعة والتجارة، فقد بلغت حصة القطاع الخاص نحو 62.84% من مجمل قيمة التجارة الخارجية السورية وذلك لعام 2008، وقد كانت هذه النسبة مرتفعة في كل من الصادرات والواردات حيث استحوذ القطاع الخاص على نحو 65.27% من قيمة الواردات السورية، وعلى نحو 60% من قيمة الصادرات، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع نسبة الصادرات النفطية من 75.39% من إجمالي الصادرات عام 2000 إلى 30,76% عام 2008، وهذا دليل على تراجع دور قطاع التعدين الذي يسيطر علية القطاع العام في التجارة الخارجية لصالح الصناعات التحويلية التي يسيطر عليها القطاع الخاص.

الجدول رقم (6)

مؤشرات التجارة الخارجية لأعوام 2000 – 2008 (الوحدة: ألف ل.س)

الأعوام	الصادرات	الاستيراد	إعادة التصدير	ترانزيت	إدخال مؤقت
2000	216190	187535	5474	18888	2402
2001	243179	220744	5857	37085	3076
2002	301553	235754	9232	155837	34116
2003	265039	236768	2488	91774	5255
2004	346166	389006	11131	175242	8604
2005	424300	502369	9140	164508	75737
2006	505012	531324	8461	190402	53656
2007	579034	684557	1917	109876	30020
2008	707798	839419	8716	126192	6707

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 - 2009

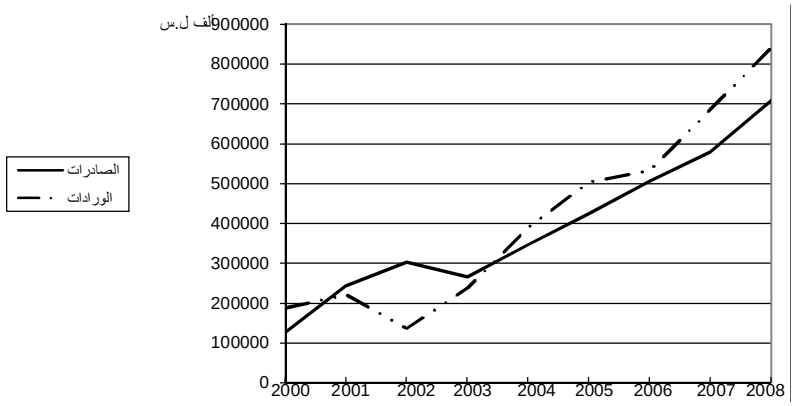

الشكل رقم (1) الاتجاه العام لتطور الصادرات والواردات للمدة 2000 - 2008

ثالثاً - المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية السورية

1- أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للدولة، وتظهر هذه الأهمية من خلال الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية بما توفره الصادرات من عائدات تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتعمل على استعادة التوازن الخارجي للوصول بميّزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستقرار.

يظهر تأثير التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من خلال العلاقة بين القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية والدخل القومي، إذْ نلاحظ وجود علاقة ارتباط موجب بين مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والدخل القومي.

إن زيادة الدخل القومي أو نقصه يؤثر تأثيراً مباشراً في الصادرات، فزيادة مستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة، وإمكانية الإنتاج على نطاق واسع يؤدي إلى تحقيق وفورات تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وانخفاض سعر منتجات التصدير والقدرة على المنافسة العالمية، وهو ما يعني أن زيادة الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، كما أن انخفاض الدخل يعني انخفاض حجم

الإنتاج بما في ذلك حجم المنتجات الموجهة إلى التصدير، فيقل حجم الصادرات إلى السوق العالمية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الواردات إذْ إنَّ ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة القدرة على الإنفاق لدى الدولة والمواطنين، وفي حال عدم كفاية المنتجات المحلية مع وجود دخل مرتفع تتجه الدولة إلى استيراد السلع الضرورية والكمالية، مما يعني زيادة حجم الواردات من الأسواق العالمية[1].

الجدول رقم(7)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية خلال المدة 2000- 2008

الأعوام	الناتج المحلي مليون ل.س	الصادرات مليون ل.س	نسبة الصادرات من الناتج المحلي	الواردات مليون ل.س	نسبة الواردات من الناتج المحلي	نسبة تغطية الصادات للواردات
2000	904622	216190	23.9	187535	19.73	115.25
2001	974008	243179	25	220744	22.66	110.16
2002	1022303	301553	29.5	235754	23	127.9
2003	1074136	265039	24.67	236768	22	111.94
2004	1266891	346166	27.3	389006	30.7	88.98
2005	1506440	424300	28	502369	33.34	84.44
2006	1704974	505012	29.6	531324	31.16	95
2007	2017825	579034	28.69	684557	33.9	84.6
2008	2291529	707798	30.88	839419	36.63	84.3

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام 2009 ، الجدولان 15/47 – 15/1

2- درجة الانكشاف الاقتصادي

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) والقيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي ويتم ذلك بحساب النسبة المئوية لقيمة التجارة الخارجية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

1- هناء يحيى سيد أحمد. مرجع سابق، ص 101.

صحيح أن ارتفاع هذا المؤشر لدى بعض الدول (بريطانيا ــ ألمانيا) لا يعني بالضرورة تبعية اقتصاد هذه الدول للخارج، إلا أن ذلك يعني سهولة تعرض اقتصاداتها للمؤثرات الخارجية، ويصدق هذا الأمر بصورة خاصة على الدول النامية التي تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع بشكلها الخام. لذلك فإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على تبعية اقتصاد هذه الدول للخارج وعلى سرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها.

إن تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي في التجارة الخارجية السورية يُظهر التزايد المستمر في هذا المؤشر. فقد ارتفعت قيمته من 45% عام 2000، إلى 67,51% عام 2008، ويعود السبب في ذلك إلى أن معدل النمو السنوي في التجارة الخارجية السورية كان يتزايد خلال هذه الفترة بنسبة أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ذلك يشير إلى زيادة الانفتاح على الأسواق الخارجية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (8)

درجة الانكشاف الاقتصادي خلال المدة 2000 - 2008

الأعوام	الناتج المحلي مليون ل.س	معدل النمو السنوي %	التجارة الخارجية مليون ل.س	معدل النمو السنوي %	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2000	904622	-	403725	-	45
2001	974008	7	463923	14.91	47.63
2002	1022303	4.95	537307	15.81	52.55
2003	1074136	5	501553	6.7-	46.7
2004	1266891	17.94	735172	46.57	58.02
2005	1506440	18.9	926668	26	61.51
2006	1704974	13.17	1018336	9.1	59.72
2007	2017825	18.34	1263591	24	62.62
2008	2291529	13.5	1547217	22.44	67.51

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام 2009 ، الجدولين 15/47 – 15/1

يزداد وضوح هذا المؤشر عند تحليل مكوناته لتعرّف نسبة كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت هذه النسبة بين (24% و30%)، (انظر الجدول رقم 7) وهي بشكل عام تتجه نحو الارتفاع، كذلك الأمر بالنسبة إلى الواردات التي راوحت نسبتها بين (20% و36%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ويفيد تحليل هذا المؤشر أيضاً في المقارنة بين سعر الطن الواحد من الصادرات وما يقابله من الواردات. وقد كان وسطي سعر الطن من الصادرات خلال المدة 2000– 2008 نحو 18798 ليرة سورية، وهو ما يعادل فقط 77% من متوسط سعر الطن من الواردات البالغ نحو 24361 ليرة سورية خلال المدة نفس، وهذا دليل على رخص قيمة الصادرات السورية لأن معظمها يتكون من مواد خام معدنية وزراعية رخيصة الثمن مقارنة بالمواد المصنعة التي تغلب على الواردات كما رأينا.

4- التركيب السلعي للتجارة الخارجية السورية

أ- الصادرات

يعبّر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، وقد ارتفعت قيمة الصادرات السورية من 216190 مليون ل.س عام 2000 إلى 707798 مليون ل.س عام 2008 أي إنَّها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال ثماني سنوات، وهذا دليل على أن الاقتصاد السوري شهد تطورات ملحوظة خلال هذه المدة تمثلت بزيادة الإنتاج، ولاسيَّما الصناعات التحويلية إذْ ارتفعت نسبة مساهمتها في الصادرات من 19.4% عام 2000 إلى 54.4% عام 2008، وبالمقابل انخفضت نسبة المواد الخام من 81.7% إلى 40.66% للمدة نفسها.

الجدول رقم (9)

بنية الصادرات السورية بحسب معايير التصنيف المختلفة لعام 2008

بحسب زمر التصنيف الاقتصادي		بحسب طبيعة المواد		بحسب النشاط الاقتصادي	
الزمرة	%	طبيعة المواد	%	النشاط الاقتصادي	%
الأغذية والمشروبات والتبغ	20.9	مواد خام	40.66	الزراعة والصيد والحراجة	6.9
الوقود والزيت المعدني	36.9	سلع مصنعة	39.44	التعدين	33.35
الآلات والمعدات	1	مواد نصف مصنعة	19.9	الصناعات التحويلية	54.4
مواد ضرورية للصناعة	22.7			أخرى	5.35
سلع استهلاكية غير غذائية	18.5				
المجموع	100		100		100

المصدر: المكتب المركز للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2009

من خلال الجدول السابق نلاحظ تدني نسبة السلع الصناعية في هيكل الصادرات السورية، ويظهر ذلك بوضوح في تدني نسبة الآلات من السلع المصدرة، وبالمقابل ارتفاع نسبة المواد غير المصنعة (الوقود والزيت المعدني – والمواد الخام).

ب – الواردات

تمثل الواردات الشق الثاني من مكونات التجارة الخارجية وهي أكثر تعبيراً عن قوة الاقتصاد الوطني من الصادرات لأنها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق الخارجية، ومن ثمَّ قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية على اعتبار أنها إحدى أهم أدوات التنمية، لأنها الوسيلة الأساسية للحصول على المقومات الرئيسة للتنمية، إذْ عن طريق الاستيراد يتم الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوافرة محلياً، وكذلك السلع الاستهلاكية التي لا تنتج محلياً.

تطورت تطوراً كبيراً قيمة الواردات السورية فقد ارتفعت قيمتها من 187535 مليون ل.س عام 2000 إلى 839419 مليون ل.س عام 2008، أي إنَّها تضاعفت أكثر من أربع مرات ونصف خلال هذه المدة، وهنا تكمن الخطورة بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني لأن زيادة قيمة الواردات قللت بشكل كبير من الزيادة التي تحققت في قيمة الصادرات، ولاسيَّما إذا علمنا أن هذه الزيادة كانت بشكل أساسي في قطاع الصناعات التحويلية، إذْ شكلت واردات السلع المصنعة أكثر من 50% من قيمة الواردات والسلع نصف المصنعة (وهي منتجات صناعية في مراحلها الأولى) أكثر من 40% من قيمة الواردات، وهذا ما يعبّر عنه مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات بشكل عام وكذلك نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية، وهنا نلاحظ انخفاض هذين المؤشرين إذْ بلغ الأول 84.3% والثاني 49.67%، أي إنَّ الصادرات الصناعية لا تغطي سوى نصف وارداتها.

يظهر تحليل الواردات التركز السلعي الشديد ، حيث تستحوذ السلع الصناعية (المصنعة ونصف المصنعة) على النسبة الكبرى من قيمة الواردات (91%)، وتتراجع

قيم المواد الأولية ومصادر الطاقة بشكل ملحوظ، والجدول التـــالي يوضـــح تركيـــب الواردات الســـورية بحسب معايير التصنيف المختلفة.

الجدول رقم (10)

بنية الواردات السورية بحسب معايير التصنيف المختلفة لعام 2008

بحسب زمر التصنيف الاقتصادي		بحسب طبيعة المواد		بحسب النشاط الاقتصادي	
الزمرة	%	طبيعة المواد	%	النشاط الاقتصادي	%
الأغذية والمشروبات والتبغ	11.7	مواد خام	8.7	الزراعة والصيد الحراجة	7.3
مواد ضرورية للصناعة	41.72	سلع مصنعة	50.3	التعدُّين	0.5
الوقود والزيوت المعدنية	31.6	سلع نصف مصنعة	41	الصناعات التحويلية	92.2
الآلات والمعدات	5.96				
وسائل النقل	6.04				
سلع استهلاكية غير غذائية	2.98				
المجموع	100		100		100

المصدر: المكتب المركز للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2009

5- التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية

يتأثر التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية بمجموعتين من العوامل: هياكل الإنتاج والعلاقات الخارجية مع دول العالم. يظهر تأثير العامل الأول بشكل واضح في الواردات، بسبب اعتماد الاقتصاد السوري في تأمين احتياجاته من الآلات والمعدات والأدوات الصناعية على الدول المتقدمة صناعياً، وهذا يجعل الارتباط قوياً مع هذه الدول. فيما يؤثر العامل الثاني في الصادرات السورية، حيث تتوجه هذه الصادرات بشكل أساسي إلى الدول التي تربطها بسورية علاقات اقتصادية جيدة. وتحت تأثير هذين العاملين نجد أن هناك تركزاً جغرافياً للتجارة السورية في الصادرات والواردات[1].

يُظهر تحليل التجارة الخارجية السورية مدى التركز الجغرافي لهذه التجـــارة، حيث تستحوذ الدول الأوربية والدول العربية على حصة الأسد، ويرجع الـــسبب فـــي

1- عبدالرؤوف رهبان. مرجع سابق، ص240.

ذلك إلى القرب الجغرافي بين سورية والدول العربية ومعظم الدول الأوربية وسهولة النقل من سورية إلى جميع هذه الدول التي أتاحها الموقع الجغرافي لسورية، وكذلك تطور وسائل النقل بأشكالها جميعها، وإلى جانب ذلك فإن العلاقات الطيبة التي تربط سورية بجميع الأقطار العربية ومعظم الدول الأوربية، يسرت الطريق أمام التجارة السورية من أسواق هذه الدول وإليها.

يتباين التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في بنيته من حيث الصادرات والواردات، إذْ ارتفعت نسبة الصادرات السورية إلى الدول العربية من16.3% من قيمة الصادرات عام 2000 إلى 50.85% عام 2008 ، وفي الوقت نفسه تراجعت نسبة الصادرات إلى الدول الأوربية من 67% عام 2000 إلى نحو 34% عام 2008.

الجدول رقم (11)

التركيب النسبي للصادرات السورية بحسب الكتل الدولية للمدة 2000 – 2008

العام	الدول العربية %	دول الاتحاد الأوربي%	دول أوربية أخرى%	الدول الأمريكية %	الدول الآسيوية %	دول أخرى %	المجموع %
2000	16.3	64.9	2.2	1.3	13.1	2.2	100
2001	15.35	64.35	2.45	1.45	11.2	5.2	100
2002	21.15	57.75	2	2.15	9.6	7.35	100
2003	20.9	57	1.4	4.25	11.6	4.85	100
2004	30	53.85	0.1	3.65	7.75	4.65	100
2005	16.6	44.5	0.1	3.55	3.75	31.5	100
2006	37.4	40.17	1.94	2.34	4.22	13.93	100
2007	39.3	39.87	1.95	2.98	5.98	9.92	100
2008	50.85	33.85	0.1	2.8	5.65	6.75	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 – 2009

أمَّا بالنسبة إلى الواردات فقد كان مؤشرها أكثر تشتتاً، إذْ كانت النسب متقاربة نسبياً بالنسبة إلى الكتل الدولية جميعها ما عدا القارة الأوربية، التي لم تقل نسبتها عن 24% من قيمة الواردات خلال مدة الدراسة، بينما ارتفعت الواردات من الدول

العربية من 10% عام 2000 إلى 15.5% عام 2008. وفي الوقت نفسه انخفــضت حصة الدول الأمريكية من 9.16% عام 2000 إلى 5.4% عام 2008.

الجدول رقم (12)

التركيب النسبي للواردات السورية بحسب الكتل الدولية للمدة 2000 – 2008

العام	الدول العربية %	دول الاتحاد الأوربي%	دول أوربية أخرى%	الدول الأمريكية %	الدول الآسيوية %	دول أخرى %	المجموع %
2000	10.76	27.72	15.63	9.16	17.1	19.63	100
2001	9.4	33.05	15.51	8.75	15.06	18.23	100
2002	11.95	24.85	11.96	10.1	16.35	24.8	100
2003	13.42	19	12.55	8.67	20.56	25.79	100
2004	16.52	16.28	16.1	8.7	17.28	25.12	100
2005	12.5	12.25	12.15	5.3	14.14	43.66	100
2006	17.34	18.56	17.33	4.25	17.85	24.67	100
2007	19.7	29.16	17.29	5.6	25.65	2.5	100
2008	15.5	29.2	23.45	5.45	25.25	1.15	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 - 2009

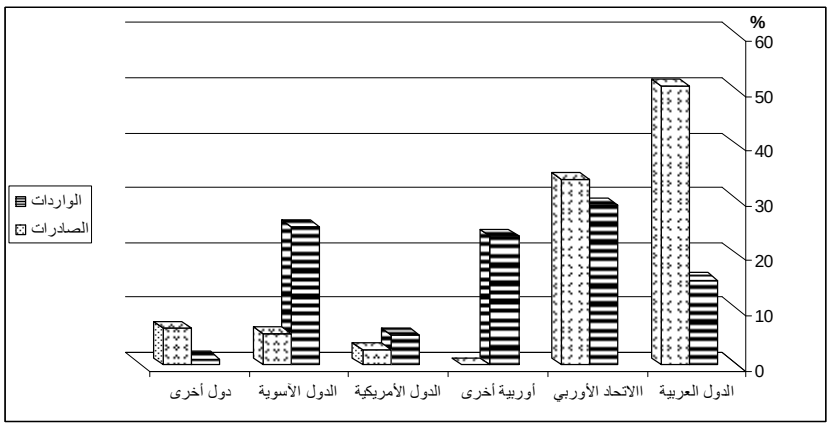

الشكل رقم (2) التوزع النسبي للصادرات والواردات السورية بحسب الكتل الدولية لعام 2008

النتائج والمقترحات

أولاً - النتائج

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- صحة الفرضية الأولى إِذْ أثبتت الدراسة التأثير الكبير للعوامل المؤثرة في قيام التجارة الخارجية وتطورها، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تأثير الموقع في التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات مع الدول والأقاليم القريبة جغرافياً ولاسيَّما الدول العربية ودول الجوار.

2- صحة الفرضية الثانية بوجود خلل واضح في هيكل التجارة الخارجية السورية، حيث عكس تحليل مؤشر التركيب السلعي التركز الشديد في كل من الصادرات والواردات، إِذْ تزيد نسبة المواد الخام في الصادرات، وترتفع ارتفاعاً كبيراً نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة في الواردات.

3- على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة في رسم السياسات التجارية وتطويرها وتعديلها، في سبيل تصحيح الخلل في الهيكل التجاري، مازالت نتائج هذه السياسات دون الطموح، ودليل ذلك خسارة الميّزان التجاري شبه الدائمة، ولاسيَّما الميّزان التجاري الصناعي، لأن سياسات التنمية الصناعية لم تستطع أن تحقق زيادة في حجم الإنتاج الصناعي بما يتجاوز الاحتياجات المباشرة للسكان والسوق المحلية، وتكوين فائض للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

4- التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات، حيث تتوجه الصادرات بشكل أساسي إلى الدول العربية، أمَّا الواردات فيأتي معظمها من الدول الأوربية ولاسيَّما دول الاتحاد الأوربي، قد يفهم السبب في هذا التركز على أنه استغلال للميّزة النسبية لموقع سورية، وسهولة اتصالها مع الأسواق العالمية، لكن هذه الميّزة طغت على الميّزة النسبية في إمكانية التخصص بالإنتاج

بالاعتماد على الموارد المحلية ولاسيَّما في الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية.

ثانياً – المقترحات والتوصيات

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1- العمل على تطوير شبكات النقل بجميع أنواعها ولاسيَّما النقل البحري من أجل الاستغلال الأمثل للميّزة النسبية لموقع سورية، وربط مواقع الإنتاج بمواقع التصدير بشبكة متطورة من الطرق البرية والسكك الحديدية، وتطوير الموانئ بتوسيعها وزيادة مساحات التخزين وتطوير معدات التحميل والتفريغ.

2- اعتماد مبدأ المراجعة الدورية للسياسات الاقتصادية، ولاسيَّما السياسات التجارية لتلافي الثغرات التي قد تحصل في أثناء التطبيق.

3- العمل على الحد من التركز السلعي والجغرافي للصادرات السورية عن طريق تنويع هذه الصادرات وتنويع الأسواق الخارجية.

4- ضرورة تطوير عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وزيادة حجم الإنتاج بما يتجاوز الاحتياجات المباشرة للسكان، حتى يصبح بالإمكان زيادة حجم التبادل، ففي إطار محدودية الإنتاج الذي تكاد يلبي الاحتياجات المحلية، فمن المستحيل تطوير حجم التبادل التجاري بل وتطوير التجارة الخارجية بصورة ملحوظة.

5- الاستمرار في دعم العمل التصديري وتشجيعه عن طريق تقديم الإعفاءات والتسهيلات، وإنشاء مصرف لتمويل الصادرات.

6- متابعة الإصلاحات الاقتصادية بما يتوافق مع خطوات انضمام سورية إلى اتفاقية الشراكة الأوربية، ومنظمة التجارة الدولية.

الملاحق

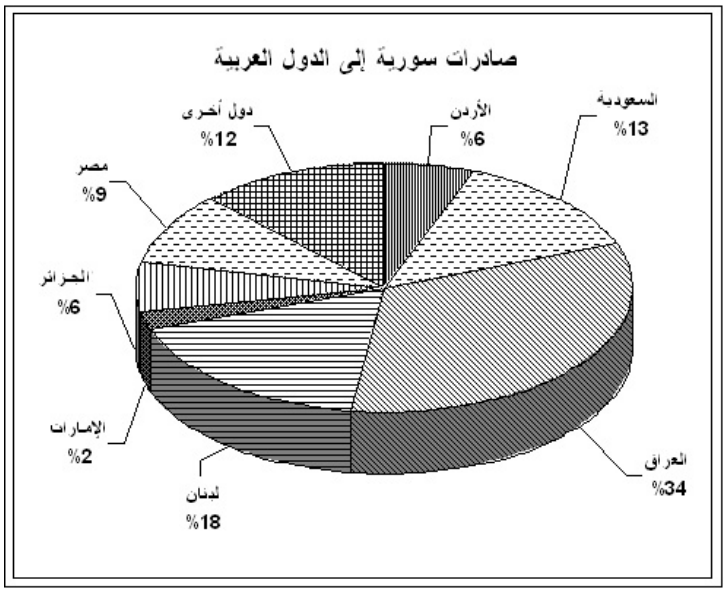

الشكل رقم (1) التوزع النسبي للصادرات السورية إلى الدول العربية لعام 2008

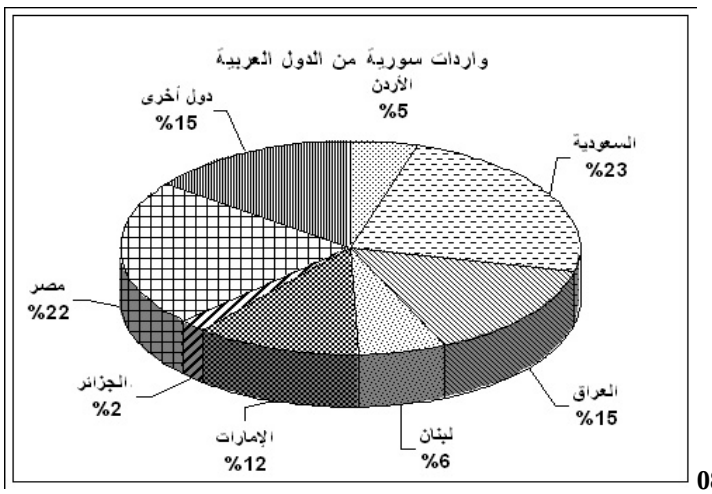

08

الشكل رقم (2) التوزع النسبي للواردات السورية من الدول العربية لعام

الجدول رقم (1)

العلاقة بين الصادرات والواردات الزراعية لعام 2008

الأعوام	الصادرات الزراعية مليون ل.س	الواردات الزراعية مليون ل.س	تغطية الصادرات الزراعية للواردات%
2000	26554	16768	158.36
2001	27610	16035	172.18
2002	49284	16937	290.98
2003	35781	20643	173.33
2004	35530	23088	153.88
2005	35505	35930	98.8
2006	61959	29045	213.3
2007	65925	32969	200
2008	48965	60225	81.3

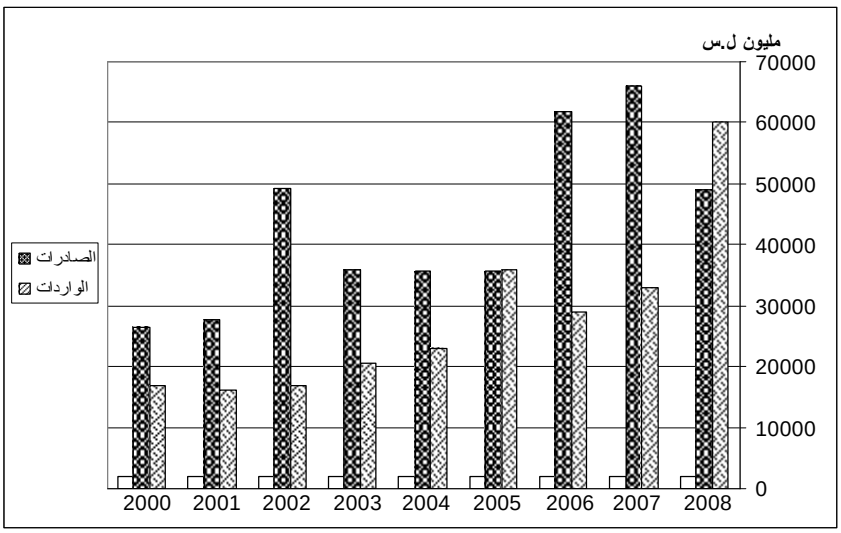

الشكل رقم (3) العلاقة بين الصادرات والواردات الزراعية لعام 2008

الجدول رقم (2)

العلاقة بين الصادرات والواردات الصناعية لعام 2008

الوحدة: مليون ل.س

الأعوام	صادرات الصناعة التحويلية	واردات الصناعة التحويلية	تغطية الصادرات الصناعية للواردات%
2000	41943	165323	25.37
2001	45146	202534	22.3
2002	68017	216799	31.37
2003	61532	214048	28.74
2004	75401	301298	25
2005	89846	441724	20.33
2006	235369	483621	48.66
2007	281392	638703	44
2008	384819	774604	49.67

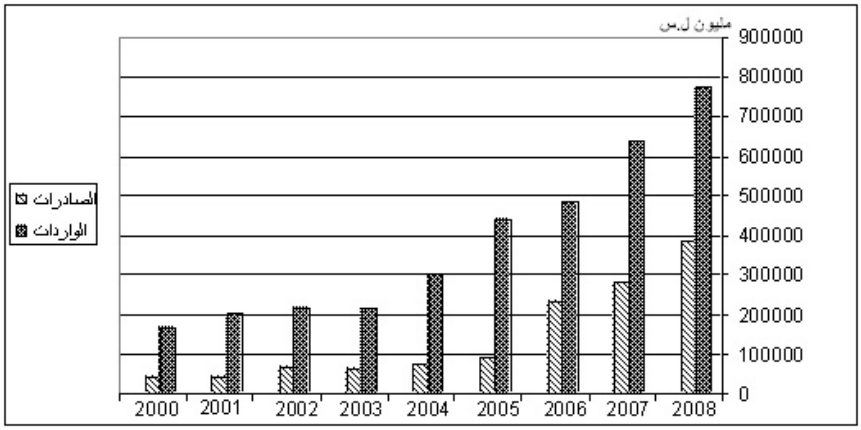

الشكل رقم (4) العلاقة بين الصادرات والواردات الصناعية لعام 2008

المصادر والمراجع

1- حبش. غسان، التجارة والاقتصاد في اتفاقية الشراكة السورية – الأوربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 9 كانون الثاني 2005.

2- الحمصي. عبده: الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوربية المتوسطية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الثاني، 2002.

3- خير. صفوح: سورية دراسة في الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2003.

4- رمزي. محمود: علاقات سورية التجارية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 49،50، 1994

5- رهبان. عبدالرؤوف: التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العددان الأول والثاني 2009.

6- ـــــــــــ. جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، 2003

7- الزوكة. محمد خميس: جغرافية النقل، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

8- سليمان. حيان أحمد: إنتاجنا الجغرافي، صحيفة الثورة، العدد 14234، تاريخ 31 / 5 / 2010

9- سيد أحمد. هناء يحيى: دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة م 1980 – 2008 / رسالة ماجستير غير منشورة.

10- الصرن. رعد حسن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، دمشق الجزء الأول،2000.

11- الصقار: فؤاد محمد: جغرافية التجارة، منشأة المعـــارف، الإســـكندرية، ط3، 1997.

12- عبدالسلام. عادل: جغرافية سورية الإقليمية، مطبعة الروضة، دمشق، 1982.

13- عرودكي: يحيى الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمـــشق، 1974.

14- علي. نبيل سليمان: التجارة الخارجية السورية 1993-1999 الواقع والآفـــاق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلـــد 18، العـــدد الثـــاني، 2002،.

15- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية. لأعوام 2001 - 2009.

16- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، لأعوام 2000 - 2009.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/1/23